تعريف التنظيم المحاسبي واهميه دراسته

تعريف التنظيم المحاسبي: يعرف التنظيم المحاسبي بأنه محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية، ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها، وتعتبر المعايير المحاسبية إحدى الأدوات الأساسية للتنظيم المحاسبي. لذلك تدخل جهود التوافق المحاسبي سواء على المستوى الوطني أو الدولي في سياق عملية التنظيم المحاسبي، حيث نلاحظ جليا أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول هو ناتج عن إتباع طرق مختلفة في التنظيم المحاسبي المبني على أسس نظرية معينة، والموضوع ضمن مسار معين للتوحيد المحاسبي.

أهمية دراسة التنظيم المحاسبي: أكد تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية *AAA* حول المحاسبة الدولية على أن النظام المحاسبي يعد جزءا من النظام الاجتماعي، ويؤدي ذلك إلى وجوب دراسته كنظام اجتماعي على غرار دراسة الأنظمة السياسية والاقتصادية، بحيث لا تنحصر تلك الدراسة في نطاق تصنيفه كأنظمة محاسبية دولية أو كنظام محاسبي مالي أو إداري، ولكنه يمتد ليشتمل على سمات وخصائص كل الأنظمة الفرعية التي تعمل لتوفير معلومات نافعة لمستخدميها، وذلك لدراسة كيفية إخضاعها لإطار نظري قابل للتطبيق العملي على جميع المستويات بما يفسر التنوع والاختلافات القائمة في الممارسات المحاسبية العملية. ويتضمن ذلك الإجابة عن التساؤلات التي يثيرها توظيف النظام المحاسبي على عدد من المستويات داخل المجتمع، والتي من أهمها ما إذا كان من الأمور المنطقية قبول أن تكون هناك نظريات محاسبية تختلف باختلاف مجالات الاستخدام، بحيث يكون هناك إطار نظري للنظام المحاسبي الإداري أو الوطني.

دوافع تصنيف النظم المحاسبية وشروطه: حسب "نوبس *Nobes*" فإن الدوافع الأساسية وراء القيام بعمليات تصنيف النظم المحاسبية هي:

- هناك حاجة ماسة لمعرفة واختبار طبيعة وأهمية التشابه والاختلاف بين الدول؛
- التصنيف يساهم في تطور المحاسبة من خلال المساهمة في تحديد الاختلافات بين الدول ومساعدة دولة معينة على اختيار أفضل النظم المتاحة؛
- يوفر التصنيف أداة تعليمية قيمة يستخدمها المدرسون في تحديد الدول الأساسية في كل مجموعة من المجموعات والتي في ضوئها تتحدد خصائص كل مجموعة؛
- يوفر دليل لمن يقومون بالتنظيم المهني المحاسبي ربما يساعدهم في تحديد الأنظمة المحاسبية للدول المشابهة الأمر الذي يساعدهم ليس فقط في التغلب على المشكلات التي تواجههم، ولكن أيضا في محاولة تفادي هذه المشاكل قبل وقوعها.

وعلى الرغم من تصور البعض لسهولة عملية تصنيف الدول ووضعها في مجموعات، إلا أن هذا العمل يتطلب مجهودات شاقة من العمل المنهجي والفكري. ولعل ما تنص عليه جمعية المحاسبة الأمريكية

في هذا المجال لهو دليل واضح على ذلك، حيث جاء في منشورها الصادر في عام *1977 (AAA ; 1977)* فإن أي تصنيف يجب أن يتوفر فيه ما يلي:

- خصائص التصنيف يجب أن تتكامل فيما بينها بشكل ثابت بحيث يتم استخدام نفس المعايير والطرق في التمييز بين عناصر النظام المحاسبي في جميع الأحوال. وذلك لأن استخدام معايير وطرق مختلفة يؤدي للوصول إلى خصائص مختلفة؛
- إن التصنيف الجيد يجب أن يحتوي على عدد كافي من المجموعات بحيث تكون قادرة على أن تشمل جميع النظم المحاسبية في العالم؛
- يجب ألا يكون هناك أي عنصر مدرج في أكثر من مجموعة؛
- التصنيف يجب أن يكون مرتبًا ترتيبًا هرميًا.